

الإنفتاح التلفزيوني في بلدان التحول الديمقراطي: من تأثير الأيديولوجيا إلى تأثير التكنولوجيا

الأستاذ الدكتور محمد لعقاب

أستاذ و رئيس المجلس العلمي بكلية علوم الإعلام و الإتصال
جامعة الجزائر 3

المخلص

الواقع أن التوجه نحو الانفتاح الإعلامي بصفة عامة، والتلفزيوني بصفة خاصة في بلدان التحول الديمقراطي، أملت ظروف سياسية وإيديولوجية محضة. لكنها جاءت مصحوبة بظروف تكنولوجية، فاق تأثيرها التأثير السياسي الإيديولوجي. حيث أتاح التطور التكنولوجي الرقمي انقلابا كبيرا في عالم التلفزيون، فضلا عن ضغط الجمهور الذي لم تعد القناة الواحدة تستجيب لمتطلباته. أضف إلى ذلك ضغط مواجهة الإعلام الأجنبي الوافد.

الكلمات المفتاحية

الانفتاح التلفزيوني، بلدان التحول الديمقراطي، حرية الإعلام والاتصال، التطور التكنولوجي.

مقدمة

في السنوات العشرين الأخيرة، وتحديدًا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بدأت البلدان المعروفة تاريخيًا بالمحافظة أو المنغلقة أو الشمولية، تشهد موجة من الحركية السياسية والإعلامية، تجسدت أساسًا في مزيد من الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية، وتوجها نحو فتح قطاع السمعي البصري الذي ظل حكرًا على الدولة منذ عشرات السنين، وتحديدًا منذ الإستقلالات الوطنية في الستينيات من القرن العشرين.

ونعني بفتح قطاع السمعي البصري أو انفتاحه، تمكين الخواص والأحزاب المعارضة أو الجمعيات من امتلاك الوسيلة أي القنوات التلفزيونية، مع حريتها في ممارسة الحق في الإعلام والإتصال، فضلا عن تعدد وتخصص القنوات العمومية التي تملكها الحكومات.

أما بلدان التحول الديمقراطي فهي البلدان التي تسعى لبناء ديمقراطيات جديدة، مثل البلدان العربية، بما يتجسد من خلال تعددية الأحزاب، وتعددية وسائل الإعلام، وحرية الممارسة السياسية والإعلامية، فضلا عن إقرار الانتخابات كوسيلة مثلى لممارسة الحكم.

ونقصد بالتأثير الإيديولوجي، تلك المواثيق والقوانين والاتفاقيات والمذاهب السياسية والإعلامية التي تعزز الحرية الإعلامية المتعددة الإتجاهات وحق المواطن في الإعلام والاتصال.

وواقع أن التوجه نحو الانفتاح الإعلامي بصفة عامة، والتلفزيوني بصفة خاصة في بلدان التحول الديمقراطي، أملت ظروف سياسية وإيديولوجية محضة، لكنها جاءت مصحوبة بظروف تكنولوجية، فاق تأثيرها التأثير السياسي الإيديولوجي.

أولا : المواثيق والاتفاقيات الدولية

يتمثل التأثير السياسي والإيديولوجي تحديدا في القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلى جانب النظرية الليبرالية للإعلام، ونشير إلى بعضها فيما يلي:

1 - إعلان حقوق الإنسان والمواطن

الصادر في فرنسا بتاريخ 26 أوت 1789. حيث تنص مادته ال 11 على « حق المواطن في التعبير والكتابة والنشر بكل حرية إلا في حالات الإسراف في هذه الحرية». أي أنها حددتها بتجاوز حدود الحرية، حيث وضع لها المشرعون في كل بلد بعض الحدود المهنية والأخلاقية والأدبية، من أجل حماية الحرية وحماية المواطن من تجاوزات ممارسة الحرية.

2 - المادة الأولى من الدستور الأمريكي

المصادق عليه بتاريخ 15 ديسمبر 1791 التي تنص على أنه « لا يجوز للكونغرس سن القوانين التي تفرض الشعائر الدينية أو تمنع ممارستها بحرية. وليس مخولا إصدار قوانين تحد من حرية التعبير والصحافة أو تمس حرية المواطنين في الإجتماع أو توجيه العرائض إلى الحكومة لنقدها والمطالبة بإصلاح الأوضاع».

وتقوم الفلسفة الأمريكية للحرية على أساس أن المجتمع راشد و واعي ويستطيع أن يميز بين الخير و الشر، بين الصالح والطالح، بين الحقيقة و الضلال، بين الصدق والكذب، وبالتالي لا ينبغي فرض الوصاية عليه وإصدار قوانين تحد من الحرية الإعلامية. وفي هذا السياق ولدت الفكرة التي تقول : «إنك تستطيع أن تكذب بعض الوقت على بعض الناس، وتستطيع أن

تكذب بعض الوقت على كل الناس، وتستطيع أن تكذب كل الوقت على بعض الناس، لكنه يستحيل أن تستطيع أن تكذب كل الوقت على كل الناس». ففي ظل الحرية تفرض الحقيقة نفسها على الجميع.

وبذلك أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والدستور الأمريكي لاحقا مصدرا لمعظم الدساتير والقوانين التي تخص حرية الرأي والتعبير في القرن التاسع عشر.

3 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الذي أقرته الأمم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر 1948. و يكتسي هذا الإعلان أهمية كبرى مقارنة بالنصين السابقين خاصة إذا نظرنا إليه من زاوية القانون الدولي.

وتنص مادته الـ 19 على « حق كل شخص في حرية التعبير والفكر، وحقه في عدم التعرض لضغوطات بسبب تلقيه أو نشره - دون اعتبار للحدود - لمعلومات وأفكار بأي وسيلة من وسائل التعبير».

هذه الصياغة العامة « بأي وسيلة من وسائل التعبير » هي التي تجعل النص صالحا أيضا في القرن الواحد والعشرين وينطبق حتى على الأنترنت ووسائل النشر التكنولوجية الحديثة كالأقراص المضغوطة والصحافة الإلكترونية والشبكات الإجتماعية كفايس بوك و تويتر ويوتيوب وغيرها، وبكل تأكيد الإذاعة والتلفزيون.

4 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

في 19 ديسمبر 1966 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة نصا يعرف باسم : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص الفقرة الأولى من المادة الـ 19 ، على أنه « لا يمكن لأي شخص أن يتعرض لضغوطات بسبب آرائه».

وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة « أنه لكل شخص الحق في حرية التعبير، وأن هذا الحق يشمل حرية البحث والتلقي ونشر المعلومات والأفكار مهما كان نوعها بدون اعتبار للحدود وعبر صيغ التداول الشفاهي أو عبر الكتابات والنشرية والأشكال الفنية أو غيرها من الوسائل التي يختارها».

إلا أن الفقرة الثالثة من المادة نفسها تنص على « أن هذا الحق يمكن إخضاعه إلى بعض التقييدات التي يجب التنصيص عليها في التشريعات بهدف احترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام والصحة والأخلاق العامة».

5 - نصوص أخرى : هناك نصوص أخرى رغم أهميتها، لكنها بدرجة أقل من النصوص السابق ذكرها، منها :

أ - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

الصادرة عام 1950، التي تنص في مادتها 10 على حرية التعبير.

ب - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

الصادرة عام 1969، في مدينة «سان خوسيه» (Sanjose) في جمهورية كوستاريكا (Costa Rica)، ودخلت حيز التنفيذ عام 1978م.

وتنص المادة 13 منها على ما يلي: « لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاهيا أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها». وأنه لا يجوز أن تخضع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن تكون موضوعا لفرض مسؤولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة.

ولا تجيز هذه الاتفاقية تقييد حق التعبير بأساليب أو وسائل غير مباشرة كالتعسف في استعمال الإشراف الحكومي أو غير الرسمي، على ورق الصحف، أو تردد موجات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية، أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومات أو بأية وسيلة أخرى من شأنها أن تعرقل نقل الأفكار والآراء وتداولها وانتشارها.

وتجيز الاتفاقية إخضاع وسائل التسلية العامة لرقابة مسبقة ينص عليها القانون، ولكن لغاية وحيدة هي تنظيم الحصول عليها من أجل الحماية الأخلاقية للطفل أو المراهقين.

وتؤكد الاتفاقية أن أي دعاية للحرب، وأي دعوة للكراهية القومية أو العرقية أو الدينية، اللتين تشكلان تحريضا على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ومشابه ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان تبنيه، بما في ذلك العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون.

ج - الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الصادر عام 1981

تنص المادة 9 منه على حق الحصول على المعلومات، وحق التعبير عن الأفكار ونشرها.

د - الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عام 1994

تنص المادة 26 منه على حرية العقيدة و الفكر والرأي.

هـ - البيان العالمي لحقوق الإنسان

في الإسلام أعده المجلس الإسلامي بأوروبا وأعلن عنه بمقر اليونسكو بباريس في سبتمبر 1981، وينص على حرية الرأي والتعبير.

و - قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منها

قرار 59 (د1-) المؤرخ في 14 ديسمبر 1946، الذي ينص على أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان، والقرار 45-76 بشأن الإعلام في خدمة البشرية، بالإضافة إلى القرار رقم 3-4 الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين (26) والذي جاء فيه : «يسلم بأن الصحافة الحرة والمعتمدة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي»، ثم كلمة المدير العام لليونسكو في الدورة 26 هذه بضرورة توسيع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم الأخرى لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها.

ي- تخصيص يوم عالمي لحرية الرأي والتعبير

طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1993م والقاضي بإعلان يوم 3 ماي من كل عام يوما عالميا لحرية الصحافة والتعبير.

إن هذه المبادئ والأسس القانونية في مجال حرية الرأي والإعلام من خلال المواثيق الدولية جاءت لتبلي مطامح الشعوب التي تعتبر حرية التعبير جزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية التي لا يمكن أبدا التخلي عنها، وعلى أساسه تم وضع القواعد والتشريعات القانونية للصحافة وحرية الرأي والإعلام ضمن إطار ومبادئ القانون الدولي، وتجلت في الدساتير والقوانين الوطنية للإعلام، وأصبح تطبيقها مطلب المهنيين والمثقفين والسياسيين، ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.

ثانيا : انتصار النظرية الليبرالية للإعلام

تجسدت حرية الإعلام والتعبير أساسا ، وتعززت، في ظل البلدان التي اعتمدت النظرية الليبرالية للإعلام، أي أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، ثم بدأت تتوسع بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1989 لتشمل دول أوروبا الشرقية التي شكلت الإتحاد الأوروبي

مع دول أوروبا الغربية، ودول عديدة أخرى في مختلف جهات العالم.

إن انهيار القطب الاشتراكي، لا يعني فقط انتصار القطب الرأسمالي، بل يعني أيضا انتصار الليبرالية للإعلام على حساب النظرية الاشتراكية للإعلام التي تبنتها الدول التي سارت في فلك الإتحاد السوفياتي.

إن انتصار هذه النظرية، لا يعني أنها خالية من المساوئ، بل لأنها أفضل نظرية سيئة للإعلام، مثل النظام الديمقراطي السياسي الذي يعتبر أحسن نظام سيئ للحكم، بدليل أنه من منطلق مساوئها ولدت نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام التي تعمل على الحد من جموح الحرية.

لقد تبلورت النظرية الليبرالية للإعلام من خلال الكفاح الفكري الذي قاده مجموعة من المفكرين من بينهم جون ميلتون John Melton، وتوماس جفرسون Thomas Jefferson، وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill، لإعطاء حرية مطلقة للصحافة، ثم انتقلت هذه الأفكار والشعارات والمبادئ إلى الثورة الفرنسية لعام 1789.

ومن أهم المبادئ للنظرية الليبرالية للإعلام نذكر:

1. حرية النشر والتوزيع دون رقابة مسبقة، ويجب أن يكون مفتوحا لشخص أو مجموعة من الأشخاص بدون رخصة.
2. عدم المعاقبة على الانتقادات الموجهة لأية حكومة أو حزب رسمي .
3. نشر « الخطأ » محمي مثل نشر « الصواب ».

وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي بدأت معظم دول العالم تنتهج النهج الليبرالي سياسيا والرأسمالي اقتصاديا، والمنفتح إعلاميا.

وهكذا يمكن القول أن المواثيق الدولية، وانتصار النظرية الليبرالية لعبوا دورا أساسيا في الإنفتاح الإعلامي العالمي، وتجسد في أعداد كبيرة من الصحف والقنوات الإذاعية والتلفزيونية، التي لقيت راجا كبيرا في البلدان العربية، واصبحت تلقب أكاديميا باسم «القنوات الوافدة» أو «الإعلام الوافد»، وقد عملت القنوات الوافدة على تغيير الذهن العربي أو ذهن الجمهور المستهدف، فأصبح المواطن يفكر بجرأة. لذلك حاولت عدة بلدان مواجهة الإعلام الوافد بإصدار قوانين تمنع «الهوائيات» أو «الأجهزة اللاقطة» أو «البارابول»، مثلما حدث في إيران عام 1995م، وقبلها لكي يبدأ التوجه نحو فتح القطاع التلفزيوني السعودية عام 1994م، لكنها لم تفلح في منع المواطنين من التعرض للقنوات الأجنبية.

ثالثا : تأثير التلفزيونات الغربية الناطقة بالعربية

إن القنوات الوافدة، لم تبق تبث بلغات بلدانها، بل أصبحت تبث أيضا باللغة العربية. ففي البداية ظهرت الكثير من القنوات التلفزيونية التي تبث من الولايات المتحدة الأمريكية باللغة الإنكليزية أو اللغات المعروفة في أوروبا كالفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية، بعدها كثفت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من مجهوداتها لاستهداف المواطن العربي بإنشاء قنوات تلفزيونية فضائية موجهة خصيصا إلى المنطقة العربية وناطقة باللغة العربية.

وقد بدأت بهيئة الإذاعة البريطانية باللغة العربية في جوان عام 1994م، ثم أطلقت شبكة يورونيوز EURONEWS عام 1997م خدمة باللغة العربية، بعدها تم إطلاق قناة بعنوان (RAI MEOL) بالعربية من قبل تلفزيون (RAI) الإيطالي في أبريل 2002م، وفي نفس السنة أطلقت قناة (دوتش فيللة) الألمانية (Deutsche wella) برامجها العربية. كما أطلقت قناة الحرة الأمريكية في فيفري 2004م، وأطلقت فرنسا قناة إخبارية باللغة العربية هي قناة فرانس 24 عام 2006. وهناك عدة قنوات أجنبية ناطقة بالعربية تستهدف الجمهور العربي، مثل الـ « بي بي سي » وروسيا اليوم، والتركية، وقناة صينية وقناة كورية، وقناة إيرانية وغيرها من القنوات.

ومع نهاية التسعينيات زادت رغبة المشاهد العربي في متابعة القنوات الفضائية الأمريكية والأوروبية و زادت نسبة استخدام الأطباق اللاقطة.

ورغم ذلك ظلت مسألة حرية الإعلام حساسة وخاضعة لرغبة السلطات الحاكمة، ولم تدفع بها « الإيديولوجيا » ولا انتصار الليبرالية ولا تأثير القنوات الوافدة، إلى فتح قطاع السمعي البصري، رغم التوجه نحو الإنفتاح السياسي وفتح قطاع الصحافة المكتوبة، وكان يجب الإنتظار حتى نهاية القرن لكي يبدأ التوجه نحو فتح القطاع التلفزيوني.

رابعا : بداية التحول في المنطقة العربية

إن التحول نحو فتح القطاع التلفزيوني في بعض بلدان الوطن العربي بصفة عامة، جاء في الإتجاه المعاكس لرغبة الحكومات، حيث أملت متغيرات تكنولوجية، بعضها على علاقة بشكل مباشر بالتلفزيون، وبعضها الآخر يرتبط بالتطورات الحاصلة في الإعلام الجديد. وأخرى بالحراك السياسي العربي، ومن ذلك :

1 . البث المباشر

منذ بداية البث التلفزيوني المباشر عام 1986 ، بدأ المواطنون في دول الجنوب يكتشفون الإنفتاح التلفزيوني في البلدان الغربية ويتأثرون بمهنيته واحترافيته وتنوع برامجه، ما جعلهم يهجرون القنوات التلفزيونية الوطنية.

2 . حرب الخليج الثانية

في عام 1991 عندما قامت الحرب في العراق بين دول التحالف بقيادة أمريكا والدولة العراقية، لعبت القناة الأمريكية «سي أن أن» CNN دورا بارزا في الحرب، حيث وجّهت الرأي العالم العالمي والعربي على وجه الخصوص كما تشاء، حينها اكتشف العرب عامة والحكومات خاصة أهمية الإعلام التلفزيوني المحترف، فأصبح هناك إلحاح من قبل النخبة المثقفة والصحافيين وحتى الشخصيات والأحزاب المعارضة على ضرورة إحداث إصلاحات سياسية وإعلامية، لإدراكهم أن وسائل الإعلام ليست مجرد وسيلة لنقل الأخبار والتسليّة وبث الإعلانات، بل هي وسيلة الدفاع الأولى عن الدولة والمجتمع وعن قيمه وحضارته.

3 . ميلاد الفضائيات في المشرق العربي وتأثيرها على المغرب العربي

أدت حرب الخليج أساسا إلى ميلاد عدة قنوات فضائية في المشرق العربي، بما فيها دول الخليج، حتى السعودية التي لا تملك قوانين تسمح بحرية الإعلام بمفهومه الليبرالي، قامت بإنشاء فضائيات تبث من لندن. وقد ساهمت سبع فضائيات عربية في دخول العالم العربي إلى عالم الإرسال الفضائي المباشر ونشأت القنوات العربية بشكل مطرد خصوصا في الفترة بين 1990 و1996، هي:

- الفضائية المصرية (ESC) في ديسمبر 1990.
- مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC) في سبتمبر 1991.
- راديو تلفزيون العرب (ART) في أكتوبر 1993.
- شبكة أوربيت (ORBIT) في ماي 1994.
- تلفزيون المستقبل في أكتوبر 1994.
- المؤسسة اللبنانية للبث التلفزيوني (LBC) في أبريل 1996.
- قناة الجزيرة الفضائية (JSC) في نوفمبر 1996.

واستنادا للتقرير السنوي للبلث الفضائي العربي لعام 2011 فقد ارتفع عدد الفضائيات العربية الخاصة من 609 قناة فضائية خاصة وعامة، موضوعاتية وشاملة عام 2010 إلى 960 قناة بنهاية عام 2011، أي بزيادة 351 قناة في سنة واحدة، وهو تطور مذهل لأن الفارق لم يتجاوز 10 قنوات في عامي 2009 و2010. في حين تراجعت القنوات الحكومية من 124 قناة عام 2010 ، إلى 109 قناة عام 2011.

وقد بلغ عدد القنوات الدينية عام 2011 نحو 83 قناة، والرياضية 61 قناة، والدراما 122 قناة، والمنوعات 129 قناة، والتسويق والإعلانات 157 قناة، والشاملة 234 قناة .

ويرجع هذا التطور إلى الحراك السياسي العربي بدءاً من عام 2009 والذي مازال يتفاعل بنهاية عام 2013.

وكان لابد لهذا التوجه الأثر على بلدان المغرب العربي التي تمتلك المؤهلات البشرية لفتح قطاع السمعي البصري.

ونلمس ذلك في لجوء الجزائر إلى تعديلات تشريعاتها الإعلامية بما يسمح بتحرير القطاع التلفزيوني. ورغم عدم صدور قانون للسمعي البصري في الجزائر، فإن هناك عدة قنوات تستعد لأخذ مكانها في المشهد الإعلامي الجزائري، مثل قناة النهار، والشروق تي في، والجزائرية والهقار. هذه القنوات تحصلت على تراخيص للعمل في الجزائر في انتظار صدور قانون السمعي البصري. وتشهد تونس كذلك توجهها ملحوظا في فتح المشهد التلفزيوني، حيث تتمتع بعدة قنوات غير حكومية مثل نسمة تي في وحنبل وتونسيا.

أما المغرب التي كانت سباقة لفتح القطاع التلفزيوني للخواص ممثلة في قناة 2M قبل أن تصبح من جديد تابعة للحكومة، فلحد الآن ما زالت تترث.

خامسا : التأثير التكنولوجي على الإنفتاح التلفزيوني في بلدان التحول

كان ممكنا تجاوز العامل السياسي والإيديولوجي وعدم الخضوع له لفتح المجال لحرية التعبير بمختلف أشكالها، وقد حدث ذلك فعلا. غير أنه ولد عامل آخر، تزاوج مع العنصر السابق فأحدث تأثيرا كبيرا لا يمكن تجاوزه، إنه التأثير التكنولوجي الذي نوجزه كما يلي:

1. انتشار الأنترنت

شهدت فترة التسعينيات انتشارا كبيرا للأنترنت في مختلف الدول، وبلغ عدد مستخدميها بنهاية عام 2000 نحو 360 مليون مستخدما على الصعيد العالمي منهم 4.5 مليون في إفريقيا

و 3.2 مليون في الشرق الأوسط، وارتفع عدد المستخدمين حتى جوان 2012 إلى 2.4 مليار مستخدم على الصعيد العالمي منهم 167 مليون في إفريقيا و90 مليون في الشرق الأوسط. أي بنسبة ٣٦٠٠ في المئة بالنسبة لإفريقيا، و2600 بالمئة بالنسبة للشرق الأوسط.

وكما هو معلوم، بزيادة استخدام الأنترنت أصبحت المعلومة تفلت من الرقابة الحكومية، وأصبح المواطنون يتبادلون المعلومات والأفكار والتعليقات وغيرها، وأصبحت الحكومات عاجزة عن التستر على الأخبار والمعلومات، ازداد ضغط الرأي العام عليها.

2 . البريد الإلكتروني

لعب البريد الإلكتروني دورا كبيرا في تعزيز حرية المواطنين الإعلامية، حيث عرفت الحسابات البريدية الإلكترونية نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، حيث بلغت عام 2012 ما مجموعه 3.3 مليار حساب بريدي على الصعيد العالمي، بمعنى أن نصف سكان الأرض يملكون حسابا بريديا إلكترونيا، ومن المتوقع أن تصل بنهاية عام 2013 إلى 3.6 مليار، ثم تقفز إلى 4.3 مليار بحلول عام 2016.

قام مستخدموا البريد الإلكتروني بإرسال 144.8 مليار رسالة في عام 2012 ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 154.6 مليار بنهاية 2013 ثم يقفز إلى 192.2 مليار رسالة عام 2016، بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 8 بالمئة على الصعيد العالمي.

3 . ثورة الهاتف النقال

إلى جانب ما سبق ذكره، هناك متغير تكنولوجي آخر، يتمثل في التطور الذي لحق بالهاتف، وخاصة الهواتف النقالة، وإمكانية وصلها بالأنترنت والشبكات الاجتماعية، وقد أصبح عدد الهواتف المحمولة في بعض البلدان أكثر من عدد الشعوب، بمعنى أن المعلومة أصبحت نهائيا خارج مجال سيطرة الحكومات. واستنادا للنقاد التكنولوجيين فإنه إذا تجاوزت نسبة المواطنين القادرين على الإتصال بينهم وتبادل المعلومات والأفكار 10 بالمئة، يصبح من الصعب على «الحاكم الدكتاتوري» أن يتحكم في البلاد.

ويضاف إلى هذا، أن للهاتف عدة تطبيقات، حيث أصبح أيضا آلة تصوير ومسجلة، مع إمكانية وصله بالكمبيوتر والأنترنت، وبذلك أصبح ممكنا للهاتف النقال وحده قيادة ثورة

أو ثورة مضادة. وبنهاية عام 2011 أصبح العالم يحصي 6 مليار هاتف نقال في الخدمة، بنسبة استخدام تقدر بـ 87 بالمئة من السكان.

وتحصى مصر التي هي واحدة من بلدان ما يسمى بـ "الثورات العربية" التي لعبت فيها تكنولوجيا دورا ملحوظا 71.5 مليون هاتف نقال في الخدمة حتى فبراير 2011 بنسبة 91 بالمئة من السكان. وتحصى الجزائر نحو 33 مليون جهاز نقال في الخدمة بنسبة 94.2 بالمئة من السكان.

والهاتف النقال لم يسهل فقط عملية التواصل، بل كثفها إلى درجة كبيرة، ففي عام 2000 مثلا تم إرسال 17 مليار رسالة قصيرة عبر الهاتف النقال، ارتفعت إلى 500 مليار عام 2004 .

وفي عام 2012 مثلا تم إرسال 730 مليون رسالة من الهاتف النقال عبر البريد الإلكتروني أي عبر الأنترنت. ويربط نحو 34 بالمئة من المستخدمين هواتفهم النقال ببريدهم الإلكتروني.

4 . الشبكات الإجتماعية

بالموازاة مع انتشار الأنترنت انتشارا كبيرا، شهدت بعض تطبيقات الأنترنت انتشارا مذهلا، مثل الشبكات الإجتماعية، كفايس بوك، ويوتيوب وتويتر وغيرها، وينتمي نحو 98 بالمئة من مستخدمي الشبكات الإجتماعية إلى الشريحة العمرية بين 18 - 24 سنة.

لقد عززت شبكات التواصل الإجتماعي حرية المواطن في النشر والاتصال، وأصبح المواطنون يشكلون سلطة إعلامية، وأضحوا هم السلطة الرابعة وليس الصحافة. وقد لعبت هذه الشبكات دورا سياسيا كبيرا، في ما يسمى بـ "الثورات العربية" عام 2009 و 2010 إلى غاية عام 2013.

لقد حدث انفجار كبير في نمو مستخدمي الشبكات الإجتماعية، حيث أصبحت تحصى في عام 2012 ما مجموعه 2.7 مليار مستخدم، ومن المتوقع أن تصل إلى 4.3 مليار بنهاية عام 2016.

أ . فايس بوك

بلغ عدد المشتركين في فايس بوك على الصعيد العالمي بنهاية مارس 2012 ما مجموعه 836 مليون مستخدم، منهم 40 مليون في إفريقيا و 20 مليون في الشرق الأوسط، وبلغ عدد الجزائريين المشتركين في فايس بوك نحو 2 مليون مشترك.

وحسب إحصائيات سبتمبر 2012 فقد بلغ عدد مستخدمي فايس بوك 1.2 مليار على الصعيد العالمي.

ب. يوتيوب

لقد أصبح يوتيوب بمثابة تلفزة مواطنة حقيقية، بدأت تنافس المحطات التلفزيونية القومية والخاصة، حيث يعتمد الناس إلى نشر مقاطع فيديو قد يكون من الصعب تحريرها في التلفزة، ما طرح تحدي حقيقي في وجه التلفزيونات، يقضي التكيف مع الواقع الجديد.

وهناك إحصائيات مثيرة بخصوص اليوتيوب، ففي عام 2006 أي بعد عام واحد فقط من إنشائه، أصبح 500 مليون فيديو يشاهد يوميا، ليرتفع عام 2010 إلى 2 مليار فيديو، أي نحو ضعف مشاهدي ثلاث قنوات تلفزيونية رئيسية في أمريكا، وفي نفس السنة بلغ عدد المشتركين في يوتيوب نحو مليار مشترك. وفي عام 2012 أضحت 60 ساعة من الفيديوهات توضع كل دقيقة على يوتيوب.

5 - واب تي في

إن تلفزيون واب، واستقبال برامج الفيديو عبر الأنترنت، وهو ما يسمح لمستخدمي الأنترنت بمشاهدة برامج فيديو عبر واب.

ويقوم تلفزيون واب باستخدام تكنولوجيا الستريمينغ STREAMING أي التحميل التدريجي لبث المحتويات عبر الواب. واليوم أصبحت التلفزيونات العالمية تمتلك قابلية المشاهدة عبر الخط، بشكل مباشر أو عن طريق «الفيديو تحت الطلب». كما بدأ توجه الشركات نحو إطلاق تلفزيوناتها على الخط. ما يعني أن سلطة إنشاء قناة تلفزيونية أصبحت متاحة وممكنة للجميع.

سادسا : تحديات أمام حكومات بلدان التحول

هذا الواقع التكنولوجي الجديد يفرز جملة من التحديات، أمام حكومات البلدان في حالة التحول، وأمام تلفزيوناتها. منها:

1 - السيطرة الحكومية على قطاع التلفزة والإذاعة بدأ يتقلص، تحت تأثير التكنولوجيا، ما يميل التوجه نحو اعتماد قوانين إعلام تعزز حق امتلاك الوسيلة وحق نشر الرسالة.

2 - أصبحت الأنترنت تنافس التلفزة في بث الصورة والصوت، وأصبح يوتيوب ينافس التلفزة بث مقاطع الفيديو، كذلك أصبحت التلفزة تبث على الأنترنت وتبث على يوتيوب

أيضا. ما يعني أن هناك تحرر من سلطة القناة الواحدة.

3 - أتاحت التكنولوجيا للمواطن سلطة تسجيل البرامج ومشاهدتها في الوقت المناسب، من خلال ما يعرف بـ «تلفزيون الاستدراك» لتعويض البرامج التي فاتته فرصة مشاهدتها، وهكذا تحرر المواطن من قبضة البرمجة وسلطة الزمن.

4 - إن التطور التكنولوجي الذي جعل من الممكن التقاط التلفزة عبر الهاتف حرر المواطن من سلطة المكان.

5 - بدأت الإعلانات تتجه نحو الأنترنت بدل التلفزة ما يعني تهديد مالي للتلفزة، وإرهاق الحكومات في عملية التمويل.

ما يعني أنه يتعين على التلفزة التكيف مع المعطى الجديد، سواء من حيث شكل الإنتاج أو من حيث البث أو من حيث التنوع والتخصص.

6 - أتاح التطور التكنولوجي الرقمي انقلابا كبيرا في عالم التلفزيون، حيث تغير شكل الإنتاج وشكل البث وكثافة الإنتاج، فالتلفزة الواحدة تلتقط أزيد من 1000 محطة بفضل البث الرقمي. هذه القضية لا مفر منها، لأنه بفضل تطور نظام ضغط الصورة (4 et mpeg2 motion pictures expert group) يصبح البث الرقمي الأرضي إجباريا بدءاً من 17 جوان 2015 طبقا لاتفاقية جنيف 2006 التي صادقت عليها 13 دولة عربية بالنسبة للنطاق الترددي uhf وبدءاً من 17 جوان 2020 بالنسبة للنطاق الترددي vhf، الجزائر من المقرر أن توقف البث التماثلي في عام 2015.

إن البث الرقمي ليس تطورا تقنيا فقط، إنه تحدي ثقافي وسياسي واقتصادي أيضا، ذلك أن التقنية الرقمية تطرح مشكل الإنتاج بالنسبة للقنوات الوطنية ومدى قدرتها على مواجهة الإعلام الوافد.

ما يعني أيضا، أن من شروط الانفتاح الوطني دفتر شروط يحدد الحد الأدنى للإنتاج الوطني، حتى لا نفتح لزيادة استيراد قوالب ثقافية وقيمية غير وطنية.

بناءً عليه يجب وضع تشريع قانوني على أسس مهنية وأخلاقية ذات شقين: شق يتعلق بالعمل الصحفي وشق يتعلق بالبث. وذلك بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية وبالإستفادة من خبرات الدول الأوروبية.

كذلك ينبغي اعداد مدونة سلوك أو ميثاق شرف يحول دون وقوع الصحفي أو مؤسسة

التلفزة في الخطأ. بحيث يتم توضيح مفهوم الخدمة العمومية، كيفية تعامل القنوات التلفزيونية مع القيم الثقافية للمجتمع، البرامج الموجهة للطفل، الإعلانات، والتعامل مع الانتخابات وغيرها من القضايا الحساسة.

خلاصة

يتضح مما سبق عرضه، أن التوجه العام سواء على الصعيد السياسي أو المهني، أصبح يميل نحو تحرير قطاع السمعي البصري، وذلك تحت ضغط الإيديولوجيا من جهة وضغط التكنولوجيا من جهة أخرى، فضلا عن ضغط الجمهور الذي لم تعد القناة الواحدة تستجيب لمتطلباته، وضغط مواجهة الإعلام الأجنبي الوافد. يبقى فقط أنه لكل دولة الحق في إيجاد الكيفية المثلى لتحرير القطاع بما يتناسب وخصوصياتها الثقافية والسياسية.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع ذات صلة

أولا: الكتب

- 1- أ.د. محمد لعقاب، قضايا ساخنة في الإعلام والإسلام والثقافة، دار هومة، الجزائر، ط 1، 2010.
- 2 - د. حسن نيازي الصيفي، الفضائيات العربية في عصر العولمة. الفرص و التحديات. الواقع و الطموحات. إتراك للطباعة و النشر و التوزيع. 2011م.
- 3 - د. أمين سعيد عبد الغني، وسائل الإعلام الجديدة و الموجة الرقمية الثانية. إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى. 2008م.
- 4 - فاطمة حسين عواد، الإعلام الفضائي . دار أسامة للنشر و التوزيع. عمان. الأردن ط 1. 2010م.
- 5 - د. أمين سعيد عبد الغني، وسائل الإعلام الجديدة والموجة الرقمية الثانية. إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى. 2008م.

ثانيا: المجلات

- 1 - مجلة الإذاعات العربية. عدد 1 - 2010م.
- 2 - مجلة الإذاعات العربية. عدد 2. 2008م.
- 3 - مجلة الإذاعات العربية. عدد 3. 2006م.

روابط ذات صلة

- 1- <http://www.internetworldstats.com/stats.htm> consulted on : décembre, 11th ;2012
- 2- <http://www.statisticbrain.com/social-networking-statistics/> consulted on november ; 11 th : 2012
- 3- <http://www.browsermedia> consulted on décembre, 11th :2012
- 4 - <http://www.radicati.com> consulted on april ;2012.
- 5 - www.statisticbrain.com/
- 6 - <http://www.statspotting.com/>
- 7 - [http:// www.techblog/](http://www.techblog/)